



كيف تُخضع الديمقراطية
من عودة الاستبداد؟

ملف العدد: ركائز بناء دولة ديمقراطية في سوريا

NINAR PRESS
ننار برس
نضياء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

12

العدد 51 الأحد 18 تشرين الأول 2026

www.ninarpress.net

أسبوعية - سياسية - ثقافية

الافتتاحية



المواطنة
لا تكتمل بدون
ديمقراطية

أسامة آغية

معنى المواطنة يأتي من الجذر اللغوي "وُطَنَ" والوطن هو مكان إقامة الإنسان ومنشأه ومهده. والمواطنة هي علاقة قانونية واجتماعية وسياسية تربط الفرد بالدولة التي ينتمي إليها وتعتمد على توازن عادل بين الحقوق التي تكفلها الدولة والواجبات التي تفرضها على مواطنيها.

إن المواطنة بالمعنى السياسي هي إتاحة مشاركة الفرد في صنع القرار واختيار ممثليه وتولي المسؤوليات العامة. هذا الأمر في حال تحقيقه يخلق شعوراً بالانتماء والتعايش السلمي واحترام التعدد والتنوع على قاعدة العمل لأجل مصلحة البلاد العامة.

المواطنة لا تكتمل بدون ديمقراطية. والديمقراطية بالمعنى المعاصر هي أسلوب يتم من خلاله تداول السلطة عبر مبدأ الانتخابات الشفافة والتصويت من أجل إدارة الاختلاف، وهذا يرتبط بالمواطنين وما تعكسه إدارة الاختلاف بين الفئات الاجتماعية بصورة سلمية.

وفق هذا الرؤية، تكون الديمقراطية منهجاً وليسست أيديولوجيا، فهي تنظم إدارة الصراعات الاجتماعية، فلو كانت أيديولوجيا لأصبحت قوة صراع تصارع القيم أو الفكر أو الدين.

إن الديمقراطية تحقق للفرد، كل فرد، مواظنته، وهي تسمح بخلق وعي بالحقوق دون اعتداء عليها. مثل الحرمان من انتخاب حركمتملي الشعب، وتلغي الهيمنة على اتخاذ القرارات من قبل حكومة أوليغارشية أو فئوية أو استبدادية ديكتاتورية.

المواطنة الحقيقية تمنع الاعتداء على الإحساس بالأمان في الوطن، وتمنع ترسيخ قيم فوق وطنية عامة، فالقانون والدستور ضامنان حقيقيان لترسيخ المواطنة، وبالتالي لممارستها عبر منهج الديمقراطية الناظم للحياة السياسية الصحية.

إن سوريا في ظل العهد الجديد ينبغي ترسيخ قيم المواطنة فيها بين كل مواطنيها دون تفرق أو تمييز على أساس الدين أو الطائفة أو الإثنية أو المناطقية، فكل فرد سوري يجب أن يتمتع بذات الحقوق والواجبات، وهذا مدخل المواطنة الحقيقية، وهذا قال فيه الرئيس أحمد الشرع.

ترسيخ المواطنة والإيمان بضرورتها التاريخية يمنع نشوء حالات اجتماعية وأيديولوجية ما قبل وطنية، ونقصد أن الدولة ضامنة لحقوق كل أفرادها وتساهم في جعلهم يقومون بتأدية واجباتهم الوطنية على قاعدة أخلاق المواطنة.

سوريا في ظل العهد الجديد لا يزال قاربها يتعرض إلى أمواج لا تخدم ترسيخ المواطنة وبناء دولة مدنية ديمقراطية قاعدتها الرئيسية المواطنة المرتكزة على حقوق الإنسان، لهذا ينبغي العمل على قاعدة بناء المواطنة الحقيقية، لأنها مدخل لبناء إنسان حر مبدع منتج غيور على وطنه.

الدولة الديمقراطية في سوريا: هل يتغير العهد الجديد؟



7

العدالة الاجتماعية..
كيف ستكون في
مجتمع سوري محطم

2

تحليل المصالح التي تبني
الدولة وتلك التي تخشى
قيامها



من هندسة بناء الدولة بعد الانهيار
إلى اقتصاد المرونة

من يحتاج إلى الديمقراطية؟

تحليل المصالح التي تبني الدولة وتلك التي تخشع قيامها



مرعي الرمضان

الفئات التي طالما سحقتها شبكات المحسوبية والوساطة يرون في الدولة القائمة على القانون بوابتهم الوحيدة للحصول على فرص عادلة وتكافؤ حقيقي.



في خضم النقاشات الساخنة حول بناء الجمهورية الثالثة في سوريا الجديدة يبرز السؤال التقليدي «هل تريد القوى السورية الديمقراطية فعلاً؟». هذا الطرح لا يتعدى كونه قشرة سطحية ويركز على ما تقوله النخب أمام الشاشات وفي الخطابات والمواقف العلنية متجاهلاً عن قصد أو عن غير قصد شبكة المصالح العميقة والمعقدة التي حرك المشهد من الخلف. أما السؤال الحقيقي والواقعي الذي يجب أن نطرحه اليوم وبصوت عال هو: من لديه مصلحة الحقيقية في ولادة دولة المؤسسات والقانون ومن ستتضرر وتقف عجلة مصالحه ومكتسباته؟ إضافة إلى ذلك من الذي لديه المال والسلاح والقوة لتعطيل هذا المسار؟

لنكن موضوعيين ومنطقيين. الدول الديمقراطية لا تولد من رحم الأماني الطيبة والشعارات الحماسية أو لمجرد الاغراب عن رغبتنا بها. إنها ببساطة خُتاج إلى حوامل مجتمعية وقوى حية ترى في القانون حامياً ودرعاً لمصالحها المادية الحيوية. هذا التدافع ينقل النقاش من ديمقراطية الشعارات إلى الواقعية الصلبة «الاقتصاد السياسي لبناء الدول». وفي الطرف الآخر تماماً تقف القوى التي تتغذى بنخباً على هشاشة وضعف الدولة وتغرق في مستنقع احتكار النفوذ والمال.

من يملك مصلحة مادية وحيوية في ولادة دولة المؤسسات؟ المعيار الحقيقي لفرز القوى والناس هنا لا علاقة له بالشعارات الأيديولوجية: المحك الفعلي هو نمط التعامل اليومي مع المؤسسة والقانون. هناك فئات كاملة ترتبط لقمة عيشها واستمرارها بوجود بيئة تنافسية شفافة ونظيفة. نتحدث هنا عن عصب الاستقرار: الكتلة العريضة من الطبقة الوسطى المهنية، والقطاع الخاص الإنتاجي المستقل الذي يضم الأطباء والمهندسين والتجار وأصحاب المشاريع الصغيرة. هؤلاء لا يطلبون امتيازات فوق العادة. بل يبحثون عن شروط بديهية للتعافي الاقتصادي: قضاء مستقل، حماية للملكية الفردية، وأطر تنظيمية مستقرة تحميهم من تغول الكيانات الاحتكارية المدعومة.

إلى جانبهم، تقف الفئات التي طالما سحقتها شبكات المحسوبية والوساطة. هؤلاء الذين لا يملكون سوى كفاءتهم الذاتية وعرقهم. ويرون في الدولة القائمة على القانون بوابتهم الوحيدة للحصول على فرص عادلة وتكافؤ حقيقي. يتقاطع معهم تلقائياً ذراع المجتمع المدني والقوى السياسية الناشئة التي تحاول جاهدة تأسيس المجال العام وإخراجه من عباءة التبعية الفئوية. والحقيقة الصادمة هنا أن الانتماء لذات الخندق الطبقي لا يعني بالضرورة تطابق المصالح: فرجل الأعمال العصامي الذي يعتمد على آليات السوق الحرة يحتاج لقواعد صارمة وشفافة، بينما رجل الأعمال «المدعوم» الذي يقتات على الامتيازات الحصرية سيرى في ترسيخ القانون خراباً لبيته. والمشكلة الكبرى أن مجرد وجود مصلحة مجتمعية في الديمقراطية، لا يضمن تلقائياً ولادة قوى سياسية قادرة على الدفاع عنها وانتزاعها.

حكم القانون أم المحسوبية: من الخاسر الأكبر من زوال الفوضى؟

هنا لا يكمن السؤال عن «من يرفض الديمقراطية كفكرة فلسفية؟»، بل في تفتيش واقعي ومباشر: «من الخاسر الحقيقي عندما يعلو حكم القانون فوق النفوذ والمحسوبية؟». أول المتضررين هي تلك الشبكات المعقدة القائمة على اقتصاد الريع والاقتصاد الموازي: حينان التهريب والاستثناءات المالية الذين يختنقون فوراً في أجواء الرقابة القضائية والمالية الشفافة.

أما الطرف الثاني، فيتمثل في تلك الكيانات والتنظيمات التي ترفض علناً وسراً المتطلبات الهيكلية للدولة. والمقياس هنا ليس طبيعة هذه السلطة إن كانت مدنية أم عسكرية. بل يكمن في سلوكها العملي على الأرض تجاه خمسة معايير لا تقبل المساومة: الاعتراف الحصري باحتكار الدولة المشروع للسلاح، الخضوع الكامل للمساواة أمام القانون، الإيمان الفعلي بالتعددية، تداول السلطة، والقبول التام بالرقابة والمساءلة. ينضم إلى هؤلاء بالطبع شبكات النفوذ القائمة على الإقصاء: تلك التيارات الفئوية التي توظف الهويات الطائفية أو القومية الضيقة كأدوات لاحتكار التمثيل السياسي وإقصاء الآخرين.

كيف تصبح كفاءة الخدمات والأمن هي بوابة العبور للديمقراطية؟

في مجتمعات مزقتها الحروب الطويلة، لا يعود الناس يشترطون الشعارات البراقة. الجاذبية الحقيقية لأي مشروع دولة جديدة تقاس بقدرتها الملموسة على توفير الأمن، وفرض

العمل، وإعادة الخدمات الأساسية.

يزداد استعداد المجتمع لحماية الدولة القائمة على المؤسسات عندما يلمس بوضوح أن التعدد السياسي يقترن بالعدالة والاستقرار على الأرض. وفي المقابل، تندفع الكتلة البشرية المترددة مرغمة لقبول النماذج السلطوية - تحت وهم «الدولة القوية الحازمة» - إذا ارتبط التعدد في تصورهما العام بالفوضى، والانفلات، والانقسام. كفاءة الأداء الخدمي والأمني هنا هي العامل الحاسم في تشكيل القاعدة المجتمعية للدولة.

الأغلبية العديدة مقابل شبكات النفوذ: أين يكمن الاختبار السوري الحقيقي؟

الأزمة الحقيقية في سوريا اليوم لا تكمن في غياب المصالح المجتمعية المطالبة بدولة مؤسسات، بل في تشتت هذه المصالح وعجزها عن التحول من رغبات فردية مبعثرة إلى قوة مجتمعية صلبة ومنظمة قادرة على خلق مؤسسات تحميها. قوى الفوضى والفساد المناهضة للمأسسة تمتلك شبكات نفوذ وموارد مالية تجعل صوتها وتأثيرها يبدو أضخم بكثير من حجمها الشعبي الفعلي. وعليه، فإن حسم المعركة من أجل بناء دولة ديمقراطية في سوريا لن يحسمه «من يملك أغلبية عددية»، بل من يملك القدرة على تنظيم مصالحه الاجتماعية وخويلها إلى قوة سياسية ومؤسسية حية، قادرة على حماية الدولة من إعادة إنتاج أنماط الحكم القائمة على الريع، أو الإقصاء الفئوي، أو السلطوية المفرطة.

الديمقراطية هدف ومشروع وطني

أنس الحراكبي



يجب على العلمانيين فهم حقيقة العلمانية وجوهرها وفهم أن العلمانية لا تعني استبعاد الأديان، وبشكل خاص ومحدد ومقصود الإسلام، ويمارسون الغلو لدرجة استبعاد الإسلام من الحياة العامة.

هذه القوى على حساب مصالح وطنها وشعبها. ومن البدهي أنه يُفَضَّل بل يُشترط، أن تكون هذه الأنظمة الوظيفية غير ديمقراطية. لأن ديمقراطيتها سوف تُفسد وتعيق توظيفها. ومن هذا المنطلق، فإن المؤمنين بالديمقراطية ووجوب تحقيقها بتوجب عليهم عدم التعامل والتعاون والتخادم قطعياً مع القوى اللاعبة الخارجية.

7. إن جميع ما أسلفنا ذكره من شروط وواجبات وإرشادات كان متعلقاً بالشعب وموجهاً له. ولكن قد يقول قائل ويسأل: وماذا عن السلطة والحكومة؟ نعم، إن السلطة هي صاحبة القرار والقادرة على التنظيم والتوجيه، ويتوجب عليها أن تبادر، وأن تمد يد التعاون وتفتح أبواب الحوار العميق والبناء. ولذلك، نختصر القول ونتكاتف جميعاً ونرفع أصواتنا. ونطالب الحكومة بالبدء فوراً بخطوات وإجراءات العملية الديمقراطية الحقيقية. ونطالب الحكومة بأن تكون هي نواة ومحرك العملية الوطنية لتحقيق الديمقراطية.

ويؤد الصراع؛ لأنه ينسف مشروع بناء الدولة الموحدة القوية والناجحة، الذي هو من أولى أهداف الديمقراطية.

• ثانياً: لأن الانفصال أو الفيدرالية أو الالتزام بوحدة سورية، إن كل هذه الحالات من المفروض، بل يجب، ألا تكون إلا نتيجة للديمقراطية، أي يجب أن تأتي بعد تحقيق الديمقراطية وتفعيلها، لا أن تسبقها.

5. إن من أهم أهداف الديمقراطية، بل على رأس أهدافها، يأتي تحقيق العدالة وتطبيق القانون. ومن المفروغ منه، ولا يتطلب الجدل، بالنسبة لسورية الجديدة، أن تحقيق العدالة يبدأ بتطبيق مبدأ المحاسبة القضائية العادلة في قضايا جرائم الحرب والإرهاب التي ارتكبتها النظام الخلع وعصاباته ضد سورية وشعبها. وعليه، فيجب على الجميع الإقرار بأحقية وقانونية المحاسبة، واعتبارها جزءاً من الديمقراطية، ولا تعارضها.

6. من المعلوم أن النظام الدولي لم يتغير، وأنه لا تزال هناك قوى لاعبة تحاول تثبيت أنظمة حكم وظيفية تخدم مصالح

استبعاد الإسلام من الحياة العامة. فهذا الفكر وهذا الإعلام ومحاولة فرض الوصاية هذه لا تفيد الحريات وبناء الدولة، بل تؤجج صراعاً، وتُظهر للغالبية بأن الديمقراطية هي اعتداء واستفزاز أو مشروع خارجي معادٍ وبالنسبة لمن يتذرعون في علمانيتهم هذه بالتعصب والتزمّت، فإن هذا الطرح قضية أخرى، ولها حلول عقلانية لا تستدعي ولا تبرّر معاداة الدين من أصله. أما بالنسبة للذين يتذرعون بأكذوبة داعش ويدمجون داعش بالإسلام، فإن هذا هو بمثابة إعلان حرب على المسلمين، وذلك لسبب واضح ومفحم، وهو أن المسلمين هم أول وأقوى الذين حاربوا داعش. وهم أول وأكثر الضحايا لداعش.

4. يجب أن نعترف ونقر بأن هناك تناقضاً واضحاً بين الديمقراطية وبين محاولات الانفصال، بل وحتى المطالبة بالانفصال أو السعي والمطالبة بأشكال ومسميات موهنة للانفصال، مثل الحكم الذاتي أو الفيدرالية. لماذا؟

• أولاً: لأن هذا استعداد للشعب السوري.

حتى الآن، وللأسف، فإن هذا العنوان الأثير لا يزال شعاراً، وإن إصرارنا على تثبيته عنواناً لموضوع وطني جاد وعميق، فإننا نقصد بذلك أن الديمقراطية هي هدفنا، ويجب أن تكون وتبقى هدفنا ومشروعنا، ولكن:

أولاً: حتى نكون صادقين وجادين في شعارنا، وفعّالين ومنجزين في سعيينا وكفاحنا.

ثانياً: لكي نسلّك أفضل الخيارات ونضمن تحقيق هدفنا هذا، فإننا يجب أن ندرك ونعني، وأن ننطلق من مسلمات عقلية بأن الديمقراطية هي الشرط الأساسي والخيار الوحيد لبناء سورية الجديدة كدولة حديثة ناجحة متقدمة، ولكن الأهم من ذلك أنه لتحقيق الديمقراطية، فإنه أمامنا شروط وخيارات محددة ومبررات حتمية! وهذا الكلام نتوجه به ويقع على عاتق جميع السوريين الوطنيين، وخاصة النخب والفكرين والمتصدين والناشطين.

1. يجب على الجميع فهم معنى الديمقراطية بشكل صحيح، ويجب تصوّر أحكامها واستحقاقاتها ونتائج حكمها، ويجب الاستعداد التام للالتزام بمقتضياتها وفرضياتها، واحترام إرادة الأغلبية التي قررت وفرضت مؤشراتنا.

2. يجب أن ندرك خصوصية الحالة السورية من التصخّر السياسي والأمية الحزبية والتنظيمية وأعجمية الديمقراطية، أي اغترابها وعدم معرفتنا بها وعدم مارستنا لها بشكل مطلق، وذلك، على المؤكد، منذ استيلاء الطائفيين على الحكم، بعد أن جاؤوا منتطين ما أسموه حزب البعث في آذار عام 1963، ثم إحكام قبضة الدكتاتورية الطائفية من خلال ما أسموه بالتصحيح عام 1970. وهذا يعني أن الأجيال المعاصرة والموجودة والفاعلة حالياً لم تمارس الديمقراطية قط، ولا تعرفها بتاتاً. وإن هذا الواقع يفرض على النخب المفكّرة والمؤثّرة، وعلى الناشطين المدوّنين والناشرين، أن يباشروا بشكل منهج العمل الجاد بهدف توعية الشعب وتوجيهه وإكسابه ثقافة الديمقراطية، بل من الأفضل والأجدي أن يكون النشاط منظماً، تقوده أحزاب ومنتديات، بهدف توطئ الديمقراطية وترسيخ قواعدها. ومن المهم جداً إفهام الناس بأن الديمقراطية ليست هي فقط الانتخابات ونتائجها، إنما تبدأ الديمقراطية بتأسيس ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر وتقبّله، وإلغاء، بل جرم، طرق الصراع والتصادم، واستبدالها بلغة الحوار والمنطق والحاجة، وبعدها الاحتكام لرأي الأكثرية.

3. يجب على من يسمّون أنفسهم علمانيين أو يظنون أنفسهم كذلك، يجب عليهم فهم حقيقة العلمانية وجوهرها، وفهم أن العلمانية لا تعني استبعاد الأديان، وبشكل خاص ومحدد ومقصود الإسلام، ويمارسون الغلو لدرجة

الدولة الديمقراطية في سوريا: هل يتغير العهد الجديد؟

السؤال لم يعد متعلقاً بمن يحكم سوريا فحسب، بل بطبيعة الدولة التي يجري تأسيسها وبما إذا كانت ستصبح ملكاً لجميع مواطنيها.. أم ستظل مرتبطة برؤية التيار الذي يتولى الحكم.



صفوان جمو



بعد عقود من الحكم الذي حرم السوريين من المشاركة الحقيقية في تقرير مصيرهم، يواجه العهد الجديد اختباراً يتجاوز تغيير السلطة وإعادة بناء مؤسسات الدولة: هل يستطيع السوريون الانتقال إلى دولة يكونون فيها مواطنين متساوين، لا رعايا ينتظرون قرارات الحاكم؟ إن الحديث عن الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون وتداول السلطة يفتح باب الأمل، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالاً جوهرياً: هل نحن أمام بداية تغيير حقيقي في مفهوم الحكم، أم أن السلطة الجديدة ستكتفي بتغيير أساليب إدارة الدولة من دون تغيير طبيعتها وعلاقتها بالمجتمع؟

منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول 2024، تواجه السلطة بقيادة الرئيس أحمد الشمرع تحدياً يتجاوز تثبيت الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات. فالسؤال لم يعد متعلقاً بمن يحكم سوريا فحسب، بل بطبيعة الدولة التي يجري تأسيسها. وبما إذا كانت ستصبح ملكاً لجميع مواطنيها، أم ستظل مرتبطة برؤية التيار الذي يتولى الحكم.

لا تقوم دولة المواطنة على مجرد استبدال سلطة بأخرى، وإنما على تغيير العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة الديمقراطية ليست امتداداً لتنظيم سياسي أو مرجعية فكرية أو دينية، بل إطاراً مشترك يحمي حقوق المواطنين، ويتيح لهم الاختلاف والمشاركة من دون خوف من الإقصاء.

وهنا يبرز السؤال الأصعب أمام العهد الجديد: هل يستطيع الانتقال من منطق يستند إلى مرجعية أيديولوجية محددة إلى منطق الدولة التي تستوعب التعددية، ولا تفرض على السوريين تصوراً واحداً لهويتهم ومستقبلهم؟

ليس من الضروري أن خُددت الخلفية الفكرية للسلطة مسارها إلى الأبد؛ فتجربة الحكم تفرض أسئلة ومصالح ومسؤوليات قد تدفع إلى مراجعة الأفكار السابقة. لكن كيف يمكن التمييز بين مراجعة حقيقية وتكيف مؤقت مع متطلبات المرحلة؟ أليس المعيار الأوضح هو ما يتغير في القوانين والمؤسسات، لا ما يقال في الخطابات؟

يوفر الإعلان الدستوري آذار 2025 مثلاً على هذه المعضلة. فقد تضمن ضمانات للحقوق والحريات، لكنه منح الرئيس صلاحيات واسعة، من بينها تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا السبعة، وتعيين ثلث أعضاء مجلس الشعب، فيما يُختار الثلثان الآخران عبر آلية تشرف عليها لجنة يعين الرئيس أعضاها. أن تركز هذه الصلاحيات بثير مخاوف بشأن استقلال القضاء والرقابة على السلطة التنفيذية.

وفي تموز 2026، عقد مجلس الشعب الجديد جلسته الأولى، في خطوة تعيد مؤسسة تشريعية إلى المشهد بعد مرحلة من الفراغ. لكن هل يكفي وجود مجلس تشريعي للقول إن التوازن بين السلطات بدأ يتحقق؟ إن آلية تشكيله، ومحدودية المشاركة في اختيار أعضائه، واستمرار صلاحيات واسعة للرئاسة، تترك أسئلة مفتوحة حول قدرته على مراقبة الحكومة وتمثيل التنوع السياسي والاجتماعي. كما أن غياب السويداء عن عملية الاختيار الانتخابي، والانتقادات المتعلقة بضعف تمثيل بعض المكونات، يكشفان أن الشمول الوطني لا يتحقق بمجرد تشكيل مؤسسة تحمل اسمه.

لا تقع مسؤولية التحول على السلطة وحدها، فalcوى المطالبة بالديمقراطية مطالبة أيضاً بتجاوز خلافاتها، وصياغة مشروع وطني واضح يحدد شكل الدولة و ضمانات الحقوق وآليات تداول السلطة والعلاقة بين المركز والمناطق. كما أن بناء أحزاب فاعلة ومجتمع مدني مستقل وإعلام حر ليس تفصيلاً ثانوياً، بل شرطاً لتحويل الديمقراطية من نصوص دستورية إلى ممارسة يومية.

لا يمكن الجزم بأن العهد الجديد يتجه حتماً نحو مراجعة أيديولوجية عميقة، كما لا يصح افتراض أن هذا التحول مستحيل. لكن السؤال الذي سيحسم المسار هو: هل تقبل السلطة أن تكون إحدى مؤسسات الدولة، لا صاحبة الحق الحصري في تعريفها وتمثيل المجتمع؟

عندها فقط يمكن الحديث عن انتقال يتجاوز تغيير الحاكم إلى تأسيس دولة جديدة، تستمد شرعيتها من المواطنة والقانون والمشاركة. أما إذا بقيت المؤسسات قائمة فيما تتركز القرارات الأساسية في يد واحدة، فقد تتغير أشكال الحكم من دون أن تتغير بنيته، فهل يغتنم العهد الجديد فرصة تأسيس دولة لجميع السوريين، أم أن ضرورات المرحلة ستنتهي إلى إعادة إنتاج تركيز السلطة بصيغة مختلفة؟

وتزداد أهمية هذه الأسئلة عند النظر إلى العلاقة مع الكرد وبقية المكونات القومية والدينية. فهل يمكن بناء دولة مستقرة من دون ضمان مشاركتهم الفعلية في صنع القرار؟ وهل يؤدي توسيع سلطة المركز بالضرورة إلى وحدة البلاد، أم أن الوحدة الأكثر رسوخاً تنشأ من شعور المواطنين بأن حقوقهم مصانة وأنهم شركاء في الدولة؟

تدفع عوامل داخلية وخارجية باتجاه الانفتاح السياسي، فالسوريون يحتاجون إلى ضمانات تخميههم من التمييز والإقصاء، فيما تتطلب إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد مؤسسات موثوقة وقوانين واضحة. كما أن استعادة العلاقات الدولية وجذب الاستثمارات يرتبطان بوجود بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بقواعدها.

لكن هل تقود هذه الضرورات إلى تغيير طبيعة الحكم، أم إلى تحسين أدائه وصورته من دون المساس بتركيز السلطة؟ فقد تنجح السلطة في توسيع علاقاتها الخارجية وتحقيق تقدم اقتصادي، من دون أن تفتح المجال أمام معارضة مستقلة أو تضمن حرية التنظيم السياسي والمساءلة. ولذلك يبقى الاختبار الأهم هو استعدادها لقبول القيود على صلاحياتها، لا قدرتها على إدارة المرحلة فحسب.

نحو استراتيجية وطنية للمساحة الاستثمارية من هندسة بناء الدولة بعد الانهيار إلى اقتصاد المرونة

د. عصام شيخ الأرض



الديمقراطية كمنظومة سياسية ليست قراراً يتخذ في قاعة اجتماع، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين بني سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية.

الصغيرة التي تُثبت جدواها، فتخلق سابقة، فتصبح قاعدة. هذا هو منطق «اقتصاد المرونة»: التغيير يبدأ من الحواف، لا من المركز. فعندما تُخلق مساحة استثمارية حقيقية، يحدث تحوّل بنويان:

- التحول الأول: تحوّل في توزيع السلطة: حين يصبح الاقتصاد متعدّد الفاعلين، لم يعد ممكناً أن تُنكر السلطة في مركز واحد. الرأسمالية الوطنية المنتجة، والمغتربون، والقطاع الخاص المحلي، تفرض جميعاً توزيعاً للقرار، هذا هو الأساس الاقتصادي للامركزية الديمقراطية.
 - التحول الثاني: تحوّل في علاقة المواطن بالدولة: حين يجد المواطن أن الدولة تحمي مشروعه، وتضمن عقده، وتُنصفه أمام القانون، تتغيّر علاقته بها من «رعية تخشى» إلى «مواطن يطالب». وهذا هو جوهر المواطنة الديمقراطية.
- إن بناء دولة ديمقراطية في سورية ليس مشروعاً سياسياً فقط، بل مشروع اقتصادي واجتماعي بالدرجة الأولى. والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ليست خلفية لهذا البناء، بل هي التي تحدد اتجاه تطوّر الدولة.

الليبرالية الجاهزة. الحل في إعادة تعريف وظيفة الدولة: من مالك ومتحكّم إلى منظم وضامن.

هل يمكن خلق مساحة استثمارية دون معوقات مؤسسية؟

إن المعوقات المؤسسية في سورية هي نتاج عقود من المركزية والفساد واقتصاد الحرب. لا يمكن إزالتها بمرسوم. لكن يمكن تجاوزها جزئياً عبر:

1. البدء بالقطاعات الأقل تعقيداً: يجب الإقرار بأن القطاعات الأقل تعقيداً لا يمكنها النهوض بمفردها ما لم تتوفر شبكة أمان أو حلول إسعافية للطاقة والتوصيلات اللوجستية، وإلا ستبقى المشاريع حبسنة نطاق ضيق جداً.
2. الاعتماد على الشراكة مع المغتربين: هم أقل خشية من البيروقراطية لأن لديهم بدائل، وأكثر قدرة على الضغط من الخارج.
3. الاستفادة من المساعدات الدولية المشروطة بالشفافية: ليس كقروض، بل كأداة لبناء القدرات المؤسسية.
4. بناء مؤشر وطني للمرونة: يقيس دورياً جودة البيئة الاستثمارية، ويُعلن للعموم، فيخلق ضغطاً شعبياً على المؤسسات، المعوقات لن تزال بالخطب، بل بالمؤسسات

الحرب لا ينجح بالاقتصاد وحده. بل يحتاج إلى تسوية سياسية وضمانات أمنية وآليات استيعاب وتدجين لتلك الشبكات.

2. هشاشة الثقة: المواطن لا يثق بالمؤسسات، والمستثمر لا يثق بالقوانين. وبناء الثقة لا يأتي بخطاب، بل بمؤسسات تُثبت فعاليتها في الصغيرة قبل الكبيرة.
3. الاستقطاب الخارجي: سورية ساحة تنافس إقليمي ودولي. هذا يجعل أي استراتيجية اقتصادية رهينة أحياناً لحسابات خارجية، ما لم تُبنى على مصالح وطنية واضحة قابلة للتفاوض مع الجميع.

الشرط الاقتصادي للدولة الديمقراطية إن المشكلة في سورية ليست غياب الرغبة في الاستثمار، بل غياب البيئة المؤسسية التي تجعل الاستثمار ممكناً. والمفارقة أن المؤسسات التي يفترض أن تحمي الاستثمار هي غالباً أكبر معطل له: تعقيد الإجراءات، وتعدد الجهات، وغياب الشفافية، وتضارب القوانين، وخشية الموظف من اتخاذ القرار.

من منظور «اقتصاد المرونة»، الحل ليس في «تقليص الدولة» كما تقول الوصفات

تُطرح اليوم في سورية، فكرة بناء دولة ديمقراطية. لكن الديمقراطية، كمنظومة سياسية، ليست قراراً يتخذ في قاعة اجتماع، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين بني سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية. وهذا ما قدمته في كتابين:

- الأول: كتاب «هندسة بناء الدولة بعد الانهيار». انطلقت من فرضية مركزية: أن الدولة لا تُبنى من فوق، بل تُهندس من تقاطع ثلاثة أعمدة - الشرعية، والقدرة المؤسسية، والاقتصاد المنتج للموارد.

- الثاني: كتاب نظرية اقتصاد المرونة، وسّعت هذه الفرضية الأولى لتصبح: أن الاقتصاد الذي تستطيع دولة ما بعد الانهيار الاعتماد عليه ليس اقتصاداً جامداً يستورد نموذجاً جاهزاً، بل اقتصاداً مرناً يتشكّل وفق المتغيرات الداخلية، ويستوعب القطاع غير الرسمي والبنى الاجتماعية القائمة بدل أن يحاربها.

إن الديمقراطية لا تُبنى ثم يأتي الاقتصاد ليدعمها. بل الاقتصاد المتعدد هو الذي يخلق الحاضنة الاجتماعية للديمقراطية. وهنا يأتي دور «اقتصاد المرونة» كإطار مفسّر: فالاجتماع السوري، بعد أكثر من عقد من الصراع، ليس مجتمعاً فارغاً ينتظر نموذجاً اقتصادياً مستورداً، والعوامل الاجتماعية ليست معطى ثابتاً، بل متغيّراً يمكن توجيهه. والدولة الديمقراطية التي لا تفهم هذا لن تُبنى.

وهناك قوى سياسية سورية تطرح اليوم فكرة الدولة الديمقراطية، لكن السؤال الواقعي: ما العوامل الاجتماعية التي تساعد على بنائها؟ وما التي تعطلها؟

العوامل المساعدة:

1. التنوع الاجتماعي: سورية مجتمع متنوع بنوياً (مناطق ساحلية، داخلية، شمالية، جنوبية)، وهذا التنوع، إن أدير بمنطق المرونة، يُنتج دولة لامركزية تستجيب لخصوصيات كل منطقة، أما إن أدير بمنطق المركزية الجامدة، فيُنتج صراعاً على الموارد.
2. شبكات المغتربين: عدد كبير جداً من السوريين في الخارج، يحملون رؤوس أموال وخبرات وشبكات علاقات. هذه ليست قوة احتياطية، بل رافعة استراتيجية لبناء اقتصاد منتج، بشرط أن تُمنح ضمانات قانونية شفافة.
3. القطاع الخاص الصغير والمتوسط: رغم الحرب، صمدت آلاف المشاريع الصغيرة. هذه القاعدة هي المادة الأولية لأي رأسمالية وطنية حقيقية، لا الرأسمالية الريعية المرتبطة بالدولة.

العوامل المعطلة:

1. اقتصاد الحرب: الإقرار بأن تفكيك اقتصاد

هل يساهم عقد مؤتمر وطني شامل في ترسيخ الاستقرار السياسي وتطوير الاقتصاد والمجتمع؟

خالد الحسين



نقل احتياجات المواطنين إلى دائرة صنع القرار وتعزيز الرقابة على تنفيذ التعهدات وضمان مراعاة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وعليه فإن الإجابة عن السؤال المحوري هي أن المؤتمر الوطني الشامل يمكن أن يساهم في ترسيخ الاستقرار السياسي الوطني وأن يشكل حاضنة لتطوير الاقتصاد والمجتمع إذا توافرت له شروط أساسية تتمثل في التمثيل الوطني المتوازن وحرية الحوار والشفافية والاتفاق على أهداف واضحة وآليات ملزمة لمتابعة التنفيذ. أما إذا اقتصر على تبادل المواقف وإصدار البيانات دون إجراءات عملية فلن يتمكن من إحداث التغيير المنشود.

وبذلك لا يكون المؤتمر غاية بحد ذاته بل وسيلة لبناء عقد وطني جديد ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع ويضمن الحقوق والحريات ويفتح المجال أمام المشاركة السياسية والاقتصادية. وتكمن قيمته الحقيقية في قدرته على الانتقال من الحوار إلى المؤسسات ومن التوافق إلى التنفيذ ومن الوعود إلى نتائج ملموسة تنعكس على حياة السوريين ومستقبل بلادهم.

الاقتصادية الوطنية تتيح مناقشة أولويات التعافي وإعادة الإعمار وتشجيع الاستثمار وخفيض الإنتاج وخلق فرص العمل ومكافحة الفساد. كما تتيح مشاركة المجتمع المدني

إن الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني شامل تشارك فيه المكونات السياسية الوطنية وقوى المجتمع المدني وممثلون عن الفعاليات الاقتصادية تمثل مدخلاً مهماً لبحث سبل ترسيخ الاستقرار السياسي وبناء دولة ديمقراطية في سورية. فمثل هذا المؤتمر يمكن أن يوفر إطاراً للحوار الوطني المسؤول ويساعد على بناء توافق حول أسس النظام السياسي المنشود وآليات إدارة الخلافات وضمان المشاركة المتكافئة في الحياة العامة. وتتجلى أهمية المؤتمر في قدرته على تحويل التوافق السياسي إلى قواعد ومؤسسات دستورية تضمن التعددية السياسية وحرية تأسيس الأحزاب والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة واستقلال القضاء وحرية الإعلام. ومن شأن الاتفاق على هذه المبادئ أن يعزز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وأن يحد من أسباب الصراع السياسي وأن يرسخ الاستقرار القائم على سيادة القانون والشرعية الدستورية.

ولا تقتصر أهمية المؤتمر على الجانب السياسي بل تمتد إلى المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فمشاركة ممثلي القطاعات

الدولة السورية المنشودة.. بين نظام ديمقراطي أو نظام أحادي

د. عدنان البوش

أغلب القوى الديمقراطية، والتي كان لها دور سياسي فعال في إشعال الثورة قد عجزت بعد سقوط النظام عن تشكيل حالة ضاغطة تلعب دوراً في الساحة السياسية.

الجماهير الفاعلة. ومعتمدة على خطاب نقدي وأحياناً تجريحي في غرفه المغلقة. دون تقديم برامج بديلة. ومع ذلك، فالوقت مازال متاحاً للعب هذه القوى دوراً وطنياً من خلال تواجدهم على الأرض. وفرض وجودهم بطرق سياسية سلمية، معتمدة على تقديم برامج خاكي حاجات المواطن ومتطلباته. وهذا بالبحث عن تقاطعات رؤيتها. وممارسة دورها بين الجماهير. وباختصار يجب أن تتوفر الأرضية المشتركة لتوحيد الجهد.

واضحة لمستقبل سوريا. من خلال توحيد قواها ضمن برنامج وطني يُقدم للجمهور المتعطش للمساهمة في بناء دولته على أسس سياسية واضحة. وذلك من خلال تأطيره بأحزاب وطنية تمارس الحياة الديمقراطية. وفق دستور عصري وقوانين تحمي الجميع. من هذا المنطلق المطلوب من التجمعات والأحزاب أن توحد جهودها وتتخلى عن نرجسية بعض قياداتها التي حوّلت هذه التجمعات لصالونات ترف سياسي مغلقة معزولة عن

انطلاقاً من هذا الواقع الضبابي الذي يلقّ مستقبل وشكل الدولة السورية. حاول بعض القوى الوطنية والديمقراطية تلمس تكوين حالات ضاغطة ومساهمة للمشاركة في رسم معالم الدولة الحديثة والمنشودة. والتي حُلِم الثوار في الوصول إليها بعد سقوط النظام الشمولي. وهي الدولة المدنية الديمقراطية. دولة المواطنة المتساوية. والتداول على السلطة وفق انتخابات حرة ونزيهة. وصراعات برامج وليس أيديولوجيات وهذا ليس بغريب عن تاريخ سوريا الذي شهد أفضل برلمان غداة الاستقلال. وضمّ كل الأحزاب والشخصيات الاعتبارية. وشكّل نموذجاً متقدماً للتداول على السلطة. وفق دستور متوازن. حفظ التوازنات وحقوق المواطنة المتساوية. ولكن مع الأسف. فإن واقع أغلب القوى الديمقراطية. والتي كان لها دور سياسي فعال في إشعال الثورة. وفضح جرائم النظام الساقط. وخمّلت الكثير من الاعتقال والتشريد والقمع. قد عجزت بعد سقوط النظام عن تشكيل حالة ضاغطة تلعب دوراً في الساحة السياسية. وتقدّم رؤية

العدالة الاجتماعية..

كيف ستكون في مجتمع سوري محطم

عندما تكون العدالة الاجتماعية مقبولة من الشعب فإن
المستفيد الأساسي الأخير هو ذاته الاقتصاد الذي كان
الممول الرئيسي لها في البداية.

د. حسين مرهج العماش



العدالة الاجتماعية تعبير معروف في كل دول العالم، إلا في سورية ينكرونه ولا يعترفون بالحاجة إليه لأنهم ينكرون أن المجتمع السوري محطم سياسياً وثقافياً والأهم أنه مجتمع فقير اقتصادياً وجائع، ويوجد 10 % منه أثرياء حرب ونحو 90 % من السوريين على حافة الجوع في عام 2026. فالعدالة الاجتماعية هنا هي مسألة حياة أو موت لكل سوري وأداتها الاقتصاد، للبقاء على قيد الحياة.

العدالة هي قوة للمجتمع والدولة

تطبيق العدالة بشكل منطقي يعطي قوة للمجتمع ويجعل الدولة متماسكة.

نعرف أن معظم الثورات والمشاكل في معظم بلدان العالم كان سببها الرئيسي، التباين الشديد في توزيع الدخل والثروة، بين قلة تملك كل شيء وكثيرة على حافة الجوع.

لماذا نطالب بالعدالة الاجتماعية، وأحياناً نسميها الحماية الاجتماعية (أو مكونات شبكة الحماية الاجتماعية)، كلها تشير إلى أن العدالة يجب أن تتحقق في توزيع ثروة الوطن على المواطنين كافة، وأنها قضية أخلاقية وسياسية معاً: لا يجوز أن يبيت إنسان جائعاً وجاره شبعان (من حديث شريف). بمعنى أن العدالة يجب أن تضمن توفر مقومات الحياة الأساسية للمواطن دون إذلاله ودفعه للتسول. (وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم).

العدالة الاجتماعية تبادلية مع الاقتصاد

عندما تكون العدالة الاجتماعية مقبولة من الشعب فإن المستفيد الأساسي الأخير هو ذاته الاقتصاد الذي كان الممول الرئيسي لها في البداية. العدالة هنا تعني إعادة تحسين دخل الأفراد بالدرجة الأولى. الحكومة الانتقالية واجبتها السياسي والأخلاقي أن «تفعل» النهوض الاقتصادي بسرعة وبقوة حتى تستطيع الدولة أن تمول برنامج العدالة وإنقاذ شعبها من الجوع من ذلك الفائض الاقتصادي. لا نقصد بها أن يكون الفقير غنياً دون أن يجهد نفسه أبداً، بل أن يجد ما يسد حاجته ويحفظ كرامته من ذل السؤال. وأن يجد فرصة العمل التي توفر له حياة كريمة، والمصيبة أن هذه الحكومة الانتقالية لم تُعَ بالاقتصاد بالمرّة. وأطلقت شعاراً أننا بلد اقتصاده حر، ورفعت يدها، وقالت لسكان الغابة تعايشوا في اقتصاد حر. وهذه الحكومة لا تدرك أن معظم الشعب السوري على حافة الجوع. أي نحو 90 % ولا يستطيع أحدهم العيش بكرامة بهذه الغابة دون حماية، ماعدا النخبة المالية الفاسدة وهم زبائن مطعم أم شريف في فندق الفور سيزونز بدمشق..

حزمة العدالة الاجتماعية المقترحة:

حزمة العدالة الاجتماعية المثالية متنوعة، وذات أشكال مباشرة وغير مباشرة. وبعضها عاجل وبعضها طويل الأجل. وبسبب الواقع الاجتماعي المأساوي في سورية الآن فإننا سنقسم هذه الحزمة إلى مجموعتين الأولى سريعة وإسعافية، والثانية طويلة الأجل.

أولاً: حزمة العدالة الإسعافية السريعة

وتضم ثلاث مؤسسات أو أنشطة بعضها قائم، وبعضها مطروح للنقاش وهي:

أ- تفعيل وتوسيع صندوق الرعاية الاجتماعية

«صندوق الرعاية الاجتماعية» يفترض أن يقدم المعونة المالية والمؤسسية للفقراء، إلا أن أغلب الفقراء لم يسمعو به. ولهذا فإن تفعيل هذا الصندوق وتوسيع مجاله وموارده هو ضرورة إسعافية في المدى القصير لتخفيف العبء عن السوريين. وهذا الصندوق موجه لتخفيف الفقر.

ب- برنامج حماية الأسرة والطفولة

هذا برنامج مقترح، شامل لكل سورية. ويفترض أن يقدم الغذاء والدواء والمال للأسر المحتاجة وخاصة المرأة والطفل. ومثل هذا البرنامج موجود في أغلب دول العالم. ويمكن الاستفادة السريعة من تجربة «برنامج الغذاء العالمي» في سورية للوصول إلى كل الأسر السورية المحتاجة ببسر وسهولة. وهو موجه لتخفيف الفقر أيضاً.

ج- صندوق تعويض البطالة

والنشاط الإسعافي الثالث المطلوب استحداثه هو برنامج «التأمين أو التعويض ضد البطالة» للعمالة التي فقدت عملها في القطاع الخاص، ضمن قواعد واضحة ومحددة تضمن للفرد كرامته، والحفاظ على مستوى مقبول للمعيشة له ولأسرته لفترة مؤقتة ريثما يجد فرصة عمل أخرى. وهذا البرنامج يستلزم تقوية وتدعيم مكاتب التشغيل القائمة بما يمكنها من التعرف على احتياجات أصحاب الأعمال وملاءمتها مع العاطلين المسجلين. وهو برنامج تمويله ذاتي في النهاية لأنه يحول من مساهمة رب العمل والعامل نفسه.

ثانياً: حزمة العدالة طويلة الأجل

هذه الحزمة تضم ثلاثة أنشطة:

أ- إعادة توزيع الثروة

ربما أفضل أسلوب غير مباشر لإعادة توزيع الثروة هو النظام الضريبي. وإعادة توزيع الثروة ليس مصطلحاً شيوعياً أو يسارياً

وإنما الدولة الرأسمالية الأولى بالعالم - أي الولايات المتحدة الأمريكية - قامت ولا تزال بتوزيع الثروة بطريقة مؤسسية من خلال النظام الضريبي على الثروة وعلى الدخل. إذ فرضت ضرائب عالية تصل إلى 70% من الدخل أو الأصول على الأثرياء بينما أعفت أو خفضت الضرائب على الأصول الفقيرة أو الدخل المنخفض.

وخلال عقود من التطبيق تم تضيق الفرق بين من يملكون ومن لا يملكون.

ولنأخذ مثلاً قريباً. عندما تدفقت في الكويت عائدات النفط منتصف القرن الماضي، قامت الحكومة بإشراك كل المواطنين بحصة عادلة منه عبر «تأمين البيوت» أو شراء منازل المواطنين في المدينة القديمة والوحيدة بنحو 10 أضعاف السعر السائد بهدف إعطائهم حصة من الثروة. وقد قلدت دول الخليج أسلوب الكويت لدرجة أننا بالكاد نرى فقيراً أو جائعاً في دول الخليج.

ب- تحسين مستوى الدخل

وهذا برنامج طويل الأجل تتدخل فيه عوامل النمو الاقتصادي والمعايير الاجتماعية معبراً عنها بأسلوب مالي وضريبي، من الطبيعي إذا نما الاقتصاد بقوة فإن الفوائد المتولد سوف يشجع الحكومة على تحسين الرواتب والأجور وربطها بمؤشر التضخم للحفاظ على القوة الشرائية. ويعزز هذا بنظام ضريبي للدخل متدرج بحيث يعفى من الضريبة الشرائح المنخفضة من الدخل.

ج- تخفيف الفقر غير المباشر

هذا برنامج غير مباشر أيضاً وطويل الأجل من أجل تخفيف الفقر في مناطق معينة أو ضمن شرائح اجتماعية فقيرة تحتاج إلى نشاط مستقل وموجه. ويتضمن أنشطة مثل برامج قروض استثمارية أو حوافز ضريبية خاصة أو إعانات مادية في السكن والغذاء.

إصلاح المنظومة التشريعية في سوريا.. مدخل أساسي لبناء الدولة الديمقراطية

طلال محمد



معالجة القضية الكردية بوصفها قضية حقوق دستورية أصيلة تشكل جزءاً من بناء الدولة الوطنية، وليست مسألة محاصصة حزبية أو تنازلات مؤقتة تفرضها موازين القوى.

والاجتماعية المختلفة في صياغة مستقبل البلاد. فلا يمكن تأسيس عقد وطني مستقر من خلال استمرار القوانين القديمة أو استبدالها بنشريات جديدة تصاغ بصورة أحادية. ولا يمكن تحقيق الاستقرار من دون ضمانات قانونية متساوية لجميع السوريين. بصرف النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والسياسية.

إن سوريا تقف أمام استحقاق تاريخي يتجاوز تغيير السلطة إلى إعادة تأسيس الدولة على قواعد جديدة. ومن هنا فإن مراجعة التشريعات الموروثة وإصلاح المنظومة القانونية يجب أن يكونا في صلب المشروع الوطني الديمقراطي. لا ملفاً ثانوياً مؤجلاً إلى أجل غير معلوم. فالدولة التي تريد القطع مع الاستبداد مطالبة بأن تثبت ذلك في قوانينها ومؤسساتها وممارساتها. وأن تجعل العدالة والمواطنة المتساوية وسيادة القانون أساساً للعلاقة بين السلطة والمجتمع. عندها فقط يصبح الانتقال السياسي خطوة فعلية نحو دولة ديمقراطية تعددية قادرة على استعادة ثقة مواطنيها وبناء مستقبل مشترك لجميع السوريين.

محاكمات عادلة. وجبر الضرر وإنصاف الضحايا. بما يساهم في استعادة الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.

ومن منظور القضية الكردية في سوريا. فإن إصلاح المنظومة القانونية لا يمكن أن يكون شاملاً ما لم يعالج أيضاً آثار السياسات والتشريعات التمييزية التي استهدفت الوجود القومي والحقوق الوطنية للشعب الكردي. فالمطلوب ليس الاكتفاء بإلغاء بعض الإجراءات الإدارية أو منح حقوق محدودة بقرارات قابلة للتغيير. بل الانتقال إلى معالجة دستورية واضحة تضمن الحقوق القومية والسياسية والثقافية واللغوية للكرد. في إطار دولة ديمقراطية تعددية تعترف بالتنوع السوري وخميه.

إن معالجة القضية الكردية بوصفها قضية حقوق دستورية أصيلة تشكل جزءاً من بناء الدولة الوطنية. وليست مسألة محاصصة حزبية أو تنازلات مؤقتة تفرضها موازين القوى.

كما أن بناء الدولة الديمقراطية يتطلب تجاوز منطق الغلبة والإقصاء في إدارة المرحلة الانتقالية. وإشراك القوى السياسية

وحقوق الإنسان وسيادة القانون. واقتراح إلغاء القوانين القمعية أو تعديلها. وإعداد تشريعات بديلة تضمن العدالة والمساواة وحمي المجتمع من عودة الاستبداد. وينبغي أن تعمل هذه اللجنة وفق معايير معلنة وجدول زمني واضح. وأن تتيح المجال للنقاش العام والمشاركة المجتمعية. حتى لا تتحول عملية الإصلاح التشريعي إلى شأن مغلق تحتكره السلطة التنفيذية أو جهة سياسية بعينها.

غير أن مراجعة القوانين على أهميتها. لا تكفي وحدها لبناء دولة ديمقراطية ما لم ترافق مع إصلاح مؤسسات الدولة وضمان استقلال القضاء والفصل بين السلطات. وإخضاع الأجهزة الأمنية والعسكرية للقانون والرقابة المؤسسية. فالقوانين العادلة تفقد قيمتها عندما تغيب المؤسسات القادرة على تطبيقها. كما أن النصوص الدستورية تصبح بلا مضمون إذا لم تتوفر إرادة سياسية تحترمها وتلتزم بها. ومن الضروري أيضاً أن تكامل عملية الإصلاح التشريعي مع مسار العدالة الانتقالية. وكشف مصير المفقودين ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وفق

إن بناء سوريا دولة ديمقراطية لا يمكن أن يتحقق بمجرد تغيير السلطة السياسية أو استبدال المسؤولين. بل يتطلب تحولاً عميقاً في بنية الدولة ومؤسساتها ومنظومتها القانونية والتشريعية. بما يضمن الانتقال من دولة الاستبداد إلى دولة القانون والمواطنة المتساوية.

فالدولة الديمقراطية ليست مجرد شعارات سياسية أو مؤسسات تحمل أسماء جديدة. وإنما هي منظومة متكاملة من القوانين والمؤسسات والضمانات الدستورية التي تحمي حقوق المواطنين. وتضمن حرياتهم وتمنع احتكار السلطة وإعادة إنتاج الاستبداد بأنشكال مختلفة.

لقد عمل النظام الأسد طوال عقود على بناء منظومة قانونية وتشريعية مكنته من السيطرة على المجتمع. وتقيد الحريات العامة. وتوسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية. وإضعاف استقلال القضاء. وتخويل القانون في كثير من الحالات من أداة لتحقيق العدالة إلى وسيلة لحماية السلطة ومصالحها. كما أسهمت بعض التشريعات في شرعنة انتهاكات الحقوق. ومصادرة الممتلكات. وتقيد النشاط السياسي والمدني. وإقصاء فئات واسعة من المجتمع السوري. ولذلك فإن استمرار العمل بالقوانين التي تعارض مع مبادئ الحرية والعدالة والمساواة يشكل عقبة أمام بناء الدولة الجديدة. ويثير تساؤلات جديدة حول طبيعة التحول السياسي المنشود ومدى قدرته على معالجة إرث الاستبداد.

من هنا فإن المرحلة الانتقالية في سوريا تستدعي مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية. لا تقوم على قرارات ارجالية أو إجراءات جزئية. بل على رؤية وطنية واضحة تحدد القوانين التي ينبغي إلغاؤها. والنصوص التي تحتاج إلى تعديل. والتشريعات الجديدة التي تتطلبها بناء دولة ديمقراطية تعددية. ولا يجوز أن تقتصر هذه المراجعة على القوانين المرتبطة بالأمن والسياسة. بل يجب أن تشمل مختلف المجالات التي تمس حياة المواطنين. بما فيها القضاء والإدارة والاقتصاد والملكية والإعلام والأحزاب والجمعيات والانتخابات والحقوق المدنية والاجتماعية. مع مراعاة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

في هذا السياق تبرز أهمية تشكيل لجنة تشريعية وطنية موسعة مستقلة. تضم قضاة ومحامين وخبراء في القانون الدستوري والتشريع. إلى جانب ممثلين عن القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف المكونات القومية والثقافية في البلاد. وتتمثل مهمتها في إجراء مراجعة قانونية شاملة للتشريعات النافذة. وتحديد مدى انسجامها مع مبادئ الديمقراطية

السوريون في ألمانيا..

كيف تحمى الديمقراطية من عودة الاستبداد؟

خالد المحمد



كيف يمكن منع الاستبداد من العودة بعد سقوطه؟ لا تكفي الانتخابات وحدها. وفق رؤية المهندس «جمال قارصلي»، النائب السابق في برلمان ولاية شمال الراين - وستفاليا؛ بل يتطلب الأمر مؤسسات تراقب السلطة، وضمانات تحمي الحقوق، ووسائل تتيح للمواطن الاعتراض على القرارات العامة، ومن جريته البرلمانية، يستخلص «قارصلي» دروساً تتصل بتوزيع الصلاحيات، واستقلال الرقابة، وحدود سلطة الأغلبية، وهي مسائل تكتسب أهمية خاصة في مساعي السوريين لبناء دولة لا تعيد إنتاج الاستبداد.

السلطة تحت الرقابة:

يصف «قارصلي» الديمقراطية الألمانية بأنها «ديمقراطية محصنة وقيّمة»، تقوم على حماية المبادئ الأساسية، وفي مقدمتها كرامة الإنسان وحقوقه، حتى في مواجهة إرادة الأغلبية المنتخبة، فالفوز بالانتخابات، وفق هذا التصور، لا يمنح الحاكم سلطة مطلقة، ولا يتيح له استخدام الآليات الديمقراطية لتقويض الديمقراطية نفسها. ويشرح «قارصلي» أن الرقابة تتوزع بين مؤسسات متعددة: فالبرلمان يراقب الحكومة عبر الأسئلة البرلمانية ولجان التحقيق، بينما تفصل المحكمة الدستورية الاتحادية في المسائل الدستورية الداخلة ضمن اختصاصها. ويتكامل ذلك مع النظام الاتحادي الذي يوزع الصلاحيات بين الدولة الاتحادية والولايات الست عشرة، لكل منها برلمان وحكومة، وتشارك الولايات في التشريع الاتحادي عبر مجلس الولايات «البوندسرات». ويرى «قارصلي» أن هذا التوزيع يحدّ من انفراد الحكومة المركزية بالقرار، ويشير إلى أن النائب يستطيع التصويت وفقاً لضميره ومسئالة السلطة التنفيذية، رغم وجود ما يسميه «التزاماً حزبياً» غير رسمي يرتبط باستقرار العمل الحكومي. أما المواطن، فيستطيع تقديم العرائض، والمشاركة في المبادرات الشعبية حيث يسمح القانون، واللجوء إلى الشكاوى الدستورية عند استيفاء شروطها وانتهاك حقوقه الأساسية.

وتبرز هنا دلالة التجربة بالنسبة إلى سوريا: لا يكفي النص على الحقوق في الدستور، بل ينبغي أن يمتلك المواطن وسائل فعلية لمراجعة قرارات السلطة، وأن تكون المؤسسات قادرة على مساءلة المسؤولين. بصرف النظر عن مواقعهم.

الحريات حين تختبر:

تظهر أهمية الضمانات الدستورية في أوقات الأزمات، حين تتصاعد الخلافات حول الهجرة والإسلام والصراعات الخارجية، ويرى «قارصلي» أن التحدي يتمثل في الموازنة بين حفظ النظام العام وحماية الحريات، من دون

أن تتحول المخاوف الأمنية إلى مبرر للتمييز ضد الأقليات أو التضييق غير المشروع على حرية التعبير والتظاهر.

ويتمثل الفارق، وفق عرضه، بين القيود المشروعة والإجراءات التعسفية في وجود أساس قانوني واضح، واحترام الحقوق الأساسية، وخضوع القرارات لرقابة القضاء. فصدور القرار عن جهة رسمية لا يجعله محصناً من المراجعة، ويمكن للمحاكم إبطال القرارات غير المشروعة وفق الإجراءات القانونية.

ولا يحصر «قارصلي» حماية الحقوق في القضاء؛ إذ يشير إلى دور الإعلام في كشف التجاوزات الرسمية ومظاهر تنامي الفكر المتطرف داخل مؤسسات الدولة، وإلى دور المجتمع المدني في تنظيم الاحتجاجات السلمية، وتقديم الدعم القانوني للمتضررين، والضغط من أجل تصحيح السياسات، وبذلك تتكامل الرقابة القضائية والإعلامية والمجتمعية في إتاحة وسائل متعددة للدفاع عن الحقوق.

وتحمل هذه المسألة أهمية للسوريين في ألمانيا، ليس فقط لمعرفة حقوقهم، بل لفهم كيفية ممارستها والدفاع عنها. أما في سوريا، فإن بناء دولة القانون يتطلب ضمان ألا تتحول الأجهزة الأمنية والإدارية إلى جهات فوق المسائلة، وألا يصبح الاعتراض على قرارات السلطة سبباً للإقصاء.

تجربة قوية وتحديات قائمة:

لا يقدم «قارصلي» التجربة الألمانية بوصفها نموذجاً مثالياً؛ فهو يذكر الاستقرار المؤسسي، والضمانات القانونية الراسخة، وقوة الاقتصاد الاجتماعي ضمن أبرز نقاط قوتها، لكنه يشير أيضاً إلى بيروقراطية قد تبطئ التغيير، وضعف وصول المهاجرين إلى المناصب السياسية العليا، وصعود التيارات اليمينية المتطرفة.

ويضع استقلال القضاء، وفاعلية الرقابة البرلمانية، وقدرة المعارضة على مساءلة الحكومة، وحرية الإعلام وتعدد الآراء، والتداول السلمي للسلطة، ضمن معايير تقييم النظام الديمقراطي. ولا تكمن قوة التجربة، في رأيه، في غياب الأخطاء، بل في وجود آليات تكشفها وتتيح تصحيحها عبر القضاء والنقاش العام والانتخابات وتعديل القوانين. وهذا ما يجعل تقييم الديمقراطية مرتبطاً بأداء مؤسساتها، لا بمجرد وجودها؛ فالبرلمان والمحاكم والانتخابات لا تحقق غاياتها إذا عجزت عن تقييد السلطة وحماية الحقوق ومراجعة القرارات.

دروس لسوريا دون استنساخ:

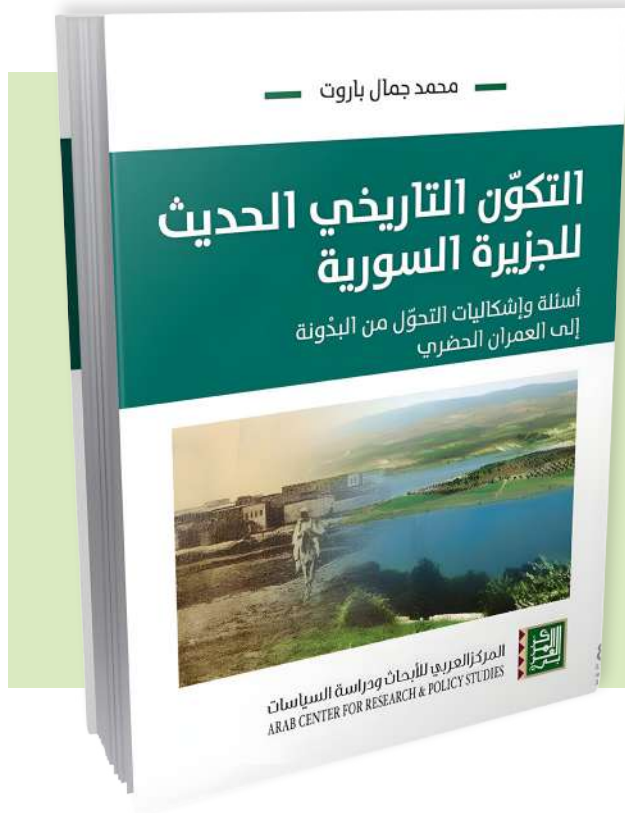
في تصوره لمستقبل سوريا الجديدة، يدعو «قارصلي» إلى ضمانات دستورية راسخة تحمي حقوق الإنسان والتعددية من قرارات الأغلبية العابرة، وإلى لامركزية

إدارية موسعة توزع الصلاحيات والمسؤوليات بين المحافظات، ويؤكد كذلك ضرورة إخضاع الأجهزة الأمنية والعسكرية لرقابة برلمانية وقضائية فعالة، منعاً لاحتكار مؤسسات القوة خارج إطار المسائلة.

لكنه يحذر من استنساخ النظام الألماني حرفياً؛ فالمؤسسات الألمانية نتاج تطور سياسي ومدني طويل، بينما تواجه سوريا آثار الاستبداد والحرب والانقسام الاجتماعي والأزمات الاقتصادية، لذلك، يتطلب بناء الدولة السورية تكييف المبادئ مع واقع البلاد، وإعطاء العدالة الانتقالية وبناء الثقة مكانة أساسية في تأسيس المؤسسات الجديدة. أما السوريون في ألمانيا، فيمكنهم الإسهام في هذا المسار عبر المشاركة في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، واكتساب الخبرات السياسية والحقوقية، وبناء شبكات من المختصين ومراكز الأبحاث التي تقدم مقترحات عملية لبناء المؤسسات وإعادة الإعمار.

في المحصلة، لا تكمن الاستفادة من التجربة الألمانية في نقل مؤسساتها كما هي، بل في فهم الآليات التي حدّت من تركّز السلطة وحمي الحقوق وتتيح تصحيح الأخطاء. أما التحدي السوري، فهو تحويل هذه المبادئ إلى قواعد ملزمة وممارسات فعلية، بحيث لا تتوقف كرامة المواطن وحرية على هوية الحاكم، بل تخيمهما مؤسسات قادرة على مساءلته.

الجزيرة السورية... كيف تشكلت ديمغرافياً وسياسياً خلال قرن؟



«التكوين التاريخي الحديث للجزيرة السورية» للباحث جمال باروت ليس مجرد كتاب تاريخي يتجاوز ألف صفحة، بل محاولة لفهم كيف تشكلت الجزيرة السورية ديمغرافياً وسياسياً خلال القرن العشرين. ويتتبع الكتاب تحولات المنطقة منذ دخول الفرنسيين إلى سورية عام 1920، ودور الهجرات الأرمنية والسريانية والآشورية والكردية القادمة من تركيا في تشكيل مدنها وقراها وتركيبها السكانية.

يوثق باروت كيف تحولت الجزيرة من منطقة قليلة السكان إلى واحدة من أكثر المناطق تنوعاً في سورية، مستعرضاً سياسات الانتداب الفرنسي، ثم سياسات الحكومات السورية تجاه الأكراد. بما في ذلك إحصاء عام 1962 ومشروع «الحزام العربي» بعد وصول حزب البعث إلى السلطة.

وتكمن أهمية الكتاب في أنه يقدم مادة وثائقية غنية حول واحدة من أكثر القضايا حساسية في سورية، وهي جذور الوجود الكردي والسرياني والآشوري في الجزيرة السورية، بعيداً عن السجلات السياسية الراهنة.

ورغم القيمة الكبيرة للكتاب، يلاحظ أن توثيقه لفترة ما قبل عام 1963 يبدو أكثر قوة وتفصيلاً، بينما تتراجع كثافة المصادر والتحليل في مرحلة حكم البعث، بسبب نقص الوثائق وصعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتلك المرحلة.

في المحصلة، يبقى الكتاب مرجعاً أساسياً لفهم تاريخ الجزيرة السورية وتحولاتها السكانية والسياسية، وأحد أهم الأعمال البحثية التي تناولت هذه المنطقة المعقدة خلال القرن الماضي.

بلا بندقية

زيدان عبد الملك



قالها، ومع كلّ جملة غصّة.. حجزتُ دوراً..
استرح من فضلك.

غرفة انتظار متواضعة، وضوء شحيح لا يساعد على الرؤية لمن في سني. بحثت عن كرسي وجلست أنتظر. اهتز الهاتف.. رسالة من ابنتي: أولادي يترقبون جدّهم على الغداء.. لا تتأخّر.. أعدته إلى جيبِي. قبّلتني امرأة خدّق بي.. شيء ما نكزني.. هل تعرفني.. فركت عيني.. عدّلت النظارة واختلست نظرة. ما زالت تستمرّ.. وجنات متغضنة، وباصرتان تشعان ببريق ليس جديداً.. أعادني لعقود تصرّمت.. ترى.. أتكون هي؟! أخرجت سبّحتي وتظاهرت التسلي بتقليب حباتها، واسترجع الأيام.. ألقبها.. وأبحث في «زواربها»، ليت الإضاءة شديدة لأتبيّن تقاسيمها، لمحتها تهمس لشابة لصقها وأصبعها تتجه إليّ.. أنعمت النظر فيها ابتسمت.. تشجّع.. هند؟! انفرجت شفتاها وانطلقت كزغردة.. نعم..

جرس حروفها أرجعني شاباً.. عند مدخل الجامعة صبية تسأل عن المدرّج الثاني. قامة معتدلة، طلّتها بدر نيسان... عينان سوداوان يعلوهما سيفان مزججان، وأنف ترتفع أرنبته شامخة فوق فلقتي حبة كرز. تعارفنا.. وتابعنا إلى الدرس الأول. شدّنتني إليها رزانيتها، ولطافة حديثها، وأفكارها.. ونما في حناياي حبّ كتمته، ولم أبج به احتراماً لصداقتنا حتى تفاجأت، بعد منتصف العام، بدبلة تزّين أصبعها.. تمّيت لها خيراً.. أخبرتني أنّه ابن خالتها، ويعمل

يدها من الدبلة.. وخجلت أن أسألها، وعرفت فيما بعد أنها عذباء. وتعدد مروري بها كلما سنحت فرصة.. وتعمّقت الصداقة، وذات يوم وأنا في الممر سمعت زميلتها: أراكما منسجمين كحبيبين.. لماذا لا تتزوجان؟ فأشعلت ناراً في داخلي، ولم أتم تلك الليلة، ساهرنى خيالها.. لماذا أكلّمها غداً؟ وكيف أصارحها؟ وهل توافق؟ وهل يرضى والدها الشيخ بشاب من أقصى البلاد؟ وفي الصباح شاهدتني مشوشاً.. ما بك؟

- البارحة لم أتم جيداً..
- لماذا؟
- أنت من حرمني النوم
- خير..؟
- بلا مقدمات، أتقبلين بي زوجاً؟
- ضحكت.. أمزح يا صديقي؟!
- أتكلّم جاداً.. خبّري أهلك.. يمكنني زيارتك متى يشاؤون..

وصدمننا الجواب.. استفسرت منها.. مكسوفة، ومهيضة الجناح، ودمع يتلأأ في مآقيها: «لست من طائفتنا»، أصبّت برصاصة تقتل ولا تُريق... وحفظاً لكرامتها انتقلت إلى مكان آخر.

نادتها المريضة.. نهضت تستند على حفيدتها.. وهمت بالسير تنوكاً عليها. سببت الزمن، وشعرت أنّ المصادفة لن تتكرر، وبشئٍ ثقیل يجثم على صدري، وتضيق به حنجرتي. بلغت لعبابي، عجز لساني... واختنقت الكلمات.. يا صغيرتي، أرجوك لا تهملها.. واروي أشلاء ورده ذبلت..

- لا، أسمعني إياها؟
التحقت بعد عامين من التخرج عاملاً بمؤسسة الإنشاءات، وفي المكتب الإداري تفحص موظف أوراقِي، وسجّلها.. وأشار إلى الباب المقابل وقعها من الأنسة، وكانت المفاجأة عندما رفعت رأسها لنجد نفسينا وجهاً لوجه، دارت من خلف الطاولة مصافحة.. كدت أضمها لولا الحياء من رفيقتها، هيّا اجلس، وارشفنا القهوة ونحن نستذكر الماضي... استرعى انتباهي خلو

في السلك الدبلوماسي. مرّت ثلاث سنوات وتخرّجنا في الجامعة..
- أراك شخيت يا صديقتي، وسرق الدّهر منك الشباب.. من هذه الجميلة؟
- حفيدتي، ورفيقتي..
- وقفت.. أهلاً بك، ومدّت يدها تصافحني. ذكرت لي في أحاديثها عن أيام الدراسة..
- وهل شتمتني؟
- بل باركت السبب..
- وما حكّت لك عمّا بعدها؟



كلام رصاص

نضال خليل

ديمقراطية «ليغرا»

لعل الخوض في مفهوم الديمقراطية يشبه السير في حقل ألغام. فرغم المفهوم الدارج بأنها حكم الشعب، ومشاركة المؤهلين فيه عبر الانتخابات في صنع القرارات واتخاذها خدمة للصالح العام، فإنها فتحت الباب على مصراعيه أمام النخب والأنظمة الحاكمة لكثرة التفسيرات والتأويلات في أشكالها ومبادئها. ابتداءً من حكم الأكثرية مع احترام الأقلية، مروراً بفصل السلطات والديمقراطية التمثيلية والليبرالية، وكل فريق يحاول فرض «ديمقراطيته الخاصة» وشّد اللحاف صوبه، حتى بات جسد الديمقراطية «لبيساً»، وغالباً ما تحولت إلى لافتة تُرفع في المناسبات والمهرجانات وجلسات الحوار، لتنتهي أحياناً بعراك بالعصي الديمقراطية. وفي واقعنا، وعلى امتداد عقود، تحولت شعارات الديمقراطية إلى كائنات مستقلة تعيش حياة أفضل من المواطنين أنفسهم. فالشعار يسافر ويظهر في المؤتمرات، ويلتقط الصور، بينما الفكرة التي وُلد منها جلس في البيت تنتظر معاملة لم يوقعها أحد بعد. الديمقراطية، ببساطة، ليست أن تسأل الناس عن رأيهم ثم تغضب عندما يجيبون، وليست أن تفتح الباب للحوار ثم تضع خلفه «عمو الشرطي» يشرح للداخلين الرأي الصحيح قبل أن يتكلموا. المشكلة أن الديمقراطية الحقيقية تشبه المرأة: لا تُظهر ما تحب فقط، بل تكشف أيضاً ما تحاول إخفائه. ولهذا يخشاها كثيرون أكثر مما يعلنون حبهم لها. أما المضحك المبكي في السאלفة، فهو أن كثيراً من النخب يرفعون شعارات المصطلح بحماسة كبيرة، لذلك، كلما سمعنا أحدهم يتحدث بحماسة عنها، أصبح من حقناً أن نسأله بكل أدب: تقصد الديمقراطية العادية... أم موديل «ليغرا» القابل للتمدد حسب المقاس؟

مع احترامي لك

حاول كثير من المثقفين التشدد بضرورة الجلوس حول طاولة مستديرة لإثبات أنهم أهل حوار، ثم يمضون نصف الوقت في الدفاع بشراسة عن آرائهم، والنصف الآخر في مهاجمة آراء الآخرين. أما الحوار نفسه، فيبقى واقفاً خارج القاعة ينتظر الإذن بالدخول. صرنا نعتبر الاختلاف حالة طوارئ وطنية. فإذا قلت رأياً مخالفاً، تعامل البعض معه كما لو أنه ماس كهربائي "عمل كنطاك". ومما إن ترتفع وتيرة الكلام، إن بقي للكلام مطرح، حتى تحول الجلسة من تبادل أفكار إلى حلبة ملاكمة. ومن نقاش ديمقراطي إلى ورشة تكسير معنويات. نتظاهر بحب مقدمة الحوار أكثر من الحوار نفسه. حفظنا عبارة: "مع احترامي لك"، عن ظهر قلب، لكننا نسينا فقرتها الثانية، وهي أن يبقى الاحترام موجوداً بعد كلمة "لكن". لذلك، يوم نختلف ونغادر الجلسة بالكراسي نفسها التي دخلنا بها، سنكتشف أن أعظم انتصار في الحوار ليس أن تهزم خصمك، بل أن تعود فتسلم عليه بنفس البرودة التي تطلب بها فئجان قهوة. وقتها فقط نستطيع القول إن الحوار دخل القاعة أخيراً، ولم يعد واقفاً ع الباب.



أهلاً بعضنا

كلنا مقتنعون بأن البناء عملية شاقة ومجتهدة، وفي واقعنا السوري بعد التحرير يبدو الأمر بالغ الصعوبة، وينطوي على عقبات وعثرات «بالكيلو». لكننا، رغم ذلك، مصرون على المضي قدماً في عملية البناء. فالقائفة وُضعت على السكة، ولا مجال للتراجع، والرغبة في النجاح، الانفتاح، الحاصل، والمزاج الشعبي العام، يجب أن تكون دوافع قوية للاستمرار. فكيف إذا أضيف إليها ثقافة حوار، وأحزاب حقيقية، وإعلام حر، وقضاء نزيه، وتعليم عصري، وثقافة تسامح بعيدة عن الناكفات، لا مجرد تسجيل المواقف أو منطق "نحننا" ويس واثو وين كنتو؟» بدها شوية صبر، وشوية عقل، وشوية تنازل... وأهلاً بعضنا قبل ما نصير أهلاً بمحاكم بعضنا.

كلمة ورد غطاءها

منذ عهد الوحدة مع مصر أو آخر الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى آخر يوم قبل التحرير، ظل معظم السوريين يتحاشون الخوض في غمارها خوفاً من تبعات الصوت العالي. فكلمة «ديمقراطية»، أو المطالبة بها، وخصوصاً في عهد النظام المخلوع، كانت تهمة قد تودي بصاحبها «ورا الشمس». وجاءت انطلاقة الثورة السورية عام 2011 لتعلن كسر حاجز الخوف والصمت، الذي دفع ثمنه دماء مئات الآلاف من الشهداء، وخراباً وجوً ومعاناة طويلة. واليوم نجد أنفسنا أمام خديات كبيرة في مختلف المجالات، نحاول معها رسم خارطة طريق جديدة. ترسم في تضاريسها مساراً واضحاً يضمن لجميع أبناء الشعب، بكل مكوناته، ممارسة صادقة لعنى المواطنة: فمثلما لك حقوق، عليك واجبات. وكما أن لك رأياً يحترم، فهناك رأي آخر يفترض بك أن تحترمه. احتراماً لدماء شهداء الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية... نقطة من أول السطر.

نسخة مصغرة

تلجأ كثير من الأسر إلى محاولة إظهار نفسها بمظهر الأسرة العصرية والحضرية، حيث يحاول رب الأسرة، أياً كان أم أمماً، إشراك فلذات أكباده وأخذ آرائهم في قضايا مصيرية وملحة تخص اليوميات والحاجات. ويسعى رئيس الجلسة إما إلى الاستماع للأراء بشكل جماعي وعلمي، أو بشكل منفرد وسري، بافتتاحية حمل في نبرة الصوت الكثير من الأريحية والهدوء: «قولوا رأيكم بكل حرية». وكأننا في مؤتمر دولي. ثم تنتهي الجلسة بعبارة: «خلص... هيك قررنا». مما يؤكد أن القرار كان جاهزاً قبل افتتاح الجلسة أصلاً. إنه مفهوم جديد يمكن أن نسميه «الديمقراطية»: قل ما تريد. وافعل أنا ما أريد. وإذا اعترضت، أو امتعزت، يفاجئك الصوت الحنون قائلاً: «يا حويطة الترياية!»

شيء يجير

كيف نبني دولة ديمقراطية إذا كان الحوار يتحول إلى خصومة، والاختلاف إلى معركة، والرأي الآخر إلى تهمة تحتاج إلى محكمة وقاض ومحام؟ يُقال إن الديمقراطية تُبنى بإرادة الناس، وهذا صحيح. لكن يبدو أن بعضنا يتعامل معها وكأنها تطبيق على الهاتف، يكفي أن تضغط زر "تميل" فتظهر مكتملة مع آخر التحديثات. كثيرون يطالبون بالديمقراطية على مستوى الدولة، لكنهم يرفضونها في البيت، والنقابة، والشارع. وحتى في كروب الواتس اب. يبدو أن مشكلتنا ليست في غياب الديمقراطية، بل في ازدحام الديمقراطيين الذين لا يطبقون سماع بعضهم.





كوب ماء عند الاستيقاظ... عادة صحية أم علامة تستحق الانتباه؟



قد يكون شرب الماء فور الاستيقاظ استجابة طبيعية للجفاف بعد ساعات نوم طويلة يفقد خلالها الجسم سوائل عبر التنفس والتعرق. لكن تكرار العطش بشكل لافت، خصوصاً إذا ترافق مع كثرة التبول، قد يستدعي الانتباه لاحتمال ارتفاع سكر الدم. فالجفاف يقلل كمية الماء مقارنة بالمواد الذائبة، ما قد يجعل الجلوكوز أكثر تركيزاً ويؤثر في قراءات السكر. لا سيما لدى المصابين بالسكري. مع التأكيد أن الترطيب وحده لا يعالج فرط السكر ولا يغني عن الأدوية أو المتابعة الطبية. وتلعب الكلى دوراً محورياً، فعندما يتجاوز السكر قدرة الكلى على إعادة امتصاصه، يطرح جزء منه في البول ويجذب معه مزيداً من الماء. فتحدث كثرة التبول والجفاف ثم العطش في حلقة قد تتضح ليلاً أو صباحاً. ومع ذلك، لا يكفي العطش الصباحي وحده للجزم بارتفاع السكر. إذ قد يرتبط أيضاً بالنوم مع فتح الفم، وجفاف الهواء، وقلة شرب الماء خلال النهار أو بعض الأدوية. عند تكرار العطش مع تعب أو تشوش رؤية أو نقص وزن غير مبرر، يصبح فحص السكر واستشارة الطبيب الخيار الأدق. مع دعم ضبط السكر بعادات غذائية متوازنة ونشاط بدني وتجنب المشروبات المحلاة.

العمليات الفنية

إعلاناتكم

هيئة التحرير

المشرف العام

نبنار برس
NINAR PRESS

مطبعة دار العلم - دمشق

+963 957 244 920
+963 933 590 227

د. ياسل أورفه ليه
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد
مرعي الرمضان

مؤسس الصحيفة
أسامة آغية

NINAR PRESS
نبنار برس
نضياء الحقيقة

أسبوعية - سياسية - ثقافية

مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

www.ninarpress.net

x.com/NinarPress

facebook.com/ninarpress

ceo@ninarpress.net

+963 981 43 46 20

+90 543 430 55 31

@ninarpress6281

t.me/ninar_press